



الرقم : 58 / 2011

التاريخ : 2011/9/26

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان
٢٦٢١ ل.ل
٣٩٩٦ الرقم المتسلا
٤٨١ رقم الملف
الجهة المختصة

معالى الدكتور بسام الساكت الأكرم.

رئيس هيئة الأوراق المالية

عمان - الأردن

### اجتماع الهيئة العامة غير العادية لبنك الاتحاد بتاريخ 2011/9/25

تحية طيبة و بعد ،

عملا بتعليمات الأفصاح ، نبين لمعاليكم ما يلي :

بتاريخ 29/8/2011 تقدم كل من المساهمين شركة المستثمرون العرب المت Hodon و شركة بولاريس للاستثمار بطلب لدعوة الهيئة العامة غير العادية لبنك الاتحاد للانعقاد للنظر بطلب الشركتين المذكورتين بموضوع اقالة مجلس ادارة البنك ، و عن السبب الذي استند اليه مقدمي الطلب فقد جاء بكتابهم المشار اليه و الذي تم الافصاح عنه في أول يوم عمل بعد عطلة عيد الفطر جاء فيه " على ضوء قرارات الهيئة العامة العادية و غير العادية و قرارات مجلس الادارة و التي اضرت بمصالح المساهمين بالبنك و الى المخالفات و التجاوزات المتوافرة على بعض اعضاء مجلس الادارة و مخالفاتهم لأحكام القانون ".

و بناءا على الطلب المشار اليه عقد مجلس ادارة البنك اجتماعا بتاريخ 8/9/2011 ، و قرر دعوة الهيئة العامة غير العادية لاجتماع تم تحديد موعده بتاريخ 25/9/2011 بالتنسيق مع عطوفة مراقب الشركات ، و تم اتخاذ كافة الاجراءات القانونية لدعوة الهيئة العامة غير العادية بما يتوافق مع قانون الشركات .

و بناءا على الدعوة المشار اليها انعقدت الهيئة العامة غير العادية لبنك الاتحاد ، حيث حضر هذا الاجتماع مساهمين يملكون ما نسبته 92% من رأس المال البنك ، و بعد ان تحقق مندوب مراقب

٨١



الشركات من نصاب الاجتماع و تدقيق أسماء الحضور و التفويض الصادرة عن المساهمين، أعلن قانونية الاجتماع و أن القرارات التي ستتصدر عنه ستكون ملزمة للشركة و لجميع المساهمين ، و بعد ذلك قام رئيس مجلس ادارة البنك السيد عصام سلفيتي بافتتاح الجلسة و تلاوة جدول أعمال الاجتماع المتضمن بند واحدا فقط يتمثل بطلب اقالة مجلس الادارة ، على أن يضاف لاحقا أي بند آخر لجدول الأعمال وفقا لقانون الشركات.

و طلب رئيس الجلسة من ممثلي شركة المستثمرون العرب المتحدون و شركة بولاريس شرح الأسباب التي دعت الى دعوة الهيئة العامة غير العادية للنظر بطلبهم باقالة مجلس الادارة ، وقد بادر السيد هيثم الدحلة ممثل شركة المستثمرون العرب في الاجتماع بالقول بأنه يترك الأمر للمساهمين الآخرين للحديث في أسباب اقالة مجلس الادارة فاجابه رئيس مجلس الادارة السيد عصام سلفيتي بأن القانون أوجب على مقدم الطلب عرض و اوضح الأسباب التي دعته الى طلب اقالة مجلس الادارة

**المخالفات التي تم طرحها من قبل السيد هيثم الدحلة في الهيئة العامة و الرد عليها :**

أولاً :استغلال محفظة البنك للمتاجرة بأسهم ذات علاقة بأعضاء مجلس الادارة و مخالفة قرارات لجنة الادارة بالنسبة لأسعار بيع أو شراء بعض هذه الأسهم مثل أسهم شركة الاتحاد للتبغ و السجائر و شركة الاتحاد للاستثمارات المالية و شركة الاتحاد لتطوير الأراضي، و تجاوز النسبة المسموح بها حسب تعليمات البنك المركزي للاستثمار بأسهم شركة معينة بما يزيد عن 10% من رأسمالها بالنسبة لشركة الاتحاد للتبغ و السجائر.

الرد : يساهم البنك بأسهم الشركات المذكورة منذ تواريخ تأسيسها و يحمل هذه الأسهم في محفظة الأسهم الاستراتيجية ، علما بأن أداء هذه الشركات على مر السنين كان أداء مالي ممتاز و قد وزعت شركة الاتحاد للتبغ و السجائر على سبيل المثال أرباح بنسبة 8.5% و 15% للأعوام 2008 و 2009 و 2010 على التوالي .

اتخذت لجنة الادارة قرار بتاريخ 8/3/2011 بخصوص شراء أسهم في شركة الاتحاد للتبغ و السجائر( مرفق نسخة من القرار و بتوقيع أعضاء لجنة الادارة في حينه السادة عصام سلفيتي و هيثم الدحلة و محمد نبيل حمودة و عوني الساكت ) علما بأن القرار انطلق من مصلحة البنك لحماية مساهمته الاستراتيجية ، و بالتالي قبول تجاوز مساهمة البنك في الشركة لتتصبح 12% بدلا من 10% من رأس المال الشركة مع الافصاح للبنك المركزي عن ذلك، و تعهدنا بتوصيب هذه النسبة و تخفيضها مرة أخرى بما يتاسب مع التعليمات. علما بأن قرار لجنة الادارة المرفق لا يحدد سعر الشراء حيث أن سعر البيع و الشراء للأسهم المتداولة يحدد حسب أسعار التداول في بورصة عمان .



كما أن القرار المعنى كان بتاريخ 8/3/2011 و كان سعر السوق 5.25 دينار في حين تم لشراء فعلا في اليوم التالي 9/3/2011 وبسعر السوق على سعر 5.25 دينار و 5.50 دينار .

أما بالنسبة للقرارات المتعلقة بمحفظة البنك من الأسهم فهي تتم بحسب الصالحيات و الأنظمة الداخلية المعتمدة بها و بما يحقق مصلحة البنك و ضمن أوضاع السوق .

ثانياً : القرار الخاص بتجديد عقد رئيس مجلس الادارة من حيث المدة و التصويت و التعويضات و الاصحاح ، و أن القرار لم يعرض أصلاً على جلسة مجلس الادارة و تم اضافته على محضر جلسة مجلس الادارة للتوقيع كما أن القرار المقترن بالقرار الخاص بعد عقد رئيس المجلس كان لأربع سنوات في حين أن عمر مجلس الادارة أصلاً أقل من ذلك

رد : بتاريخ 6/3/2011 تم تمرير مشروع قرار مجلس ادارة يحمل الرقم 24/11/2011 بخصوص تجديد عقد رئيس مجلس الادارة اعتبارا من 1/1/2011 و تم الاعتراض على مشروع القرار من قبل 3 اعضاء من المجلس و بالتالي لم ي العمل بهذا القرار ، و كما تم في أول جلسة لاحقة لمجلس الادارة بتاريخ 24/4/2011 اتخاذ قرار بوقف العمل بموضوع التجديد الى وقت لاحق . علما بأنه لم تصرف لرئيس مجلس الادارة أي مستحقات أو مكافآت تتعلق بالمدة بعد 31/12/2010 عدا عن راتبه الشهري.

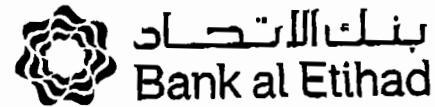
اما بالنسبة للافصاح عن مكافآت و مزايا رئيس و اعضاء مجلس الادارة و الادارة فان البنك يقوم عادة بالافصاح عنها بشكل اجمالي في التقرير السنوي ثم يقوم بالافصاح بالتفصيل لاحقا لهيئة الأوراق المالية

**الرد على الملاحظات الواردة في صحيفة العرب اليوم :**

نشرت صحيفة العرب اليوم في عددها الصادر بتاريخ 26/9/2011 و تحت عنوان " مساهمون ببنك الاتحاد يعترضون على مخالفات ارتكبت بجتماع الهيئة العامة " تفاصيل منسوبة لبعض المساهمين ، و عملا بأحكام المادة 9 من تعليمات الافصاح فان بنك الاتحاد يرد على الملاحظات الواردة بما يلى

أولاً : فيما يتعلق بالقول بأن مندوب مراقب الشركات قام بالسماح لشركة سيرت الليبية بالتصويت على انتخاب مجلس الادارة بالرغم من أنها مملوكة للحكومة الليبية نبين ما يلى :

(1) ان اجتماع الهيئة العامة غير العادي تاريخ 25/9/2011 تمت الدعوة اليه بجدول أعمال محدد منحصر بطلب من شركة المستثمرون العرب المتحدون و شركة بولاريس للاستثمار لاقالة مجلس ادارة البنك ، ولم يكن موضوع مساهمة شركة سيرت سيكيوريتيز و ما لها من حقوق كمساهم محلا للبحث في اجتماع الهيئة العامة غير العادي



(2) ان التصويت الذي جرى على طلب اقالة مجلس ادارة البنك تم وفقاً لأحكام المادة (165) فقرة (ب) من قانون الشركات و التي نصت على ما يلي " تتولى الهيئة العامة مناقشة طلب اقالة أي عضو و لها سماع أقواله شفاهة أو كتابة و يجري بعد ذلك التصويت على الطلب بالاقتراع السري ، فإذا قررت الهيئة العامة اقالته فعليها انتخاب بديل له وفقاً لقواعد انتخاب اعضاء مجلس الادارة المقررة " ، و من حيث الواقع فقد جرى تعيين مرافقين لجمع و فرز الأصوات وفقاً لقانون الشركات و تم اجراء تصويت سري على الطلب ، و كانت النتيجة صدور قرار عن الهيئة العامة غير العادية باقالة مجلس الادارة بعدد أصوات بلغ 91,975,666 صوت .

(3) في ضوء قرار الهيئة العامة المشار إليه أعلاه ، أعلن مندوب مراقب الشركات بأن مجلس ادارة البنك يعتبر مقالا ، و انه وفقا لأحكام القانون يتوجب انتخاب مجلس ادارة جديد في ذات الجلسة، و طلب من المساهمين الحاضرين التقدم بطلبات الترشيح لعضوية مجلس الادارة لمن تتتوفر فيه مؤهلات العضوية .

(4) قام احد المساهمين بتقديم قائمة تتضمن احد عشر عضوا كمرشحين لعضويه مجلس إدارة البنك وهم كل من :

- 1- السيد عصام حليم جريس سلفيتي
  - 2- شركة سيرت سكيورينيز انترناشونال
  - 3- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
  - 4- السادة شركة عوني الساكت ومشاركوه
  - 5- السيد "محمد نبيل" عبد الهادي حمودة
  - 6- السيد باسم عصام حليم سلفيتي
  - 7- السيد سمير احمد عبد السلام ابو راوي
  - 8- مغيث غيث منير سخنيان
  - 9- محمد نايف سعد البطاينه
  - 10- السادة شركة ائمار للتزويد
  - 11- فهد بن محمود بن زهدى ملحس

(5) طلب مندوب مراقب الشركات من المساهمين اعلان رغبة أي منهم للترشح لعضوية مجلس ادارة البنك ، و وجه تأكيد خاص للسيد هيثم الدحلة و ممثلي شركة المستثمرون العرب المتقددون و شركة بولاريس للاستثمار فيما اذا كانوا يرغبون بترشيح اي مساهم لعضوية مجلس الادارة.

(6) لم يعلن أي مساهم رغبته بالترشح لعضوية مجلس الادارة ، مما ترتب عليه فوز القائمة المشار إليها في البند (4) أعلاه كمجلس إدارة بنك الاتحاد بالتزكية و دون الحاجة إلى اجرء انتخابات لعدم وجود مرشحين آخرين.

(7) أجاب مندوب مراقب الشركات على استفسار بعض المساهمين حول ملكية شركة سيرت سيكيوريتيز و فيما اذا كانت مملوكة للحكومة الليبية و وبالتالي ينطبق عليها ما قصت به المادة 135 من قانون الشركات بخصوص مساهمة الحكومة أو أي من المؤسسات الرسمية العامة في أي من الشركات المساهمة العامة ، و ذكر مندوب المراقب ردًا على هذه التساؤلات بأن الوثائق الصادرة عن مركز ايداع الأوراق المالية تشير الى أن شركة سيرت المذكورة هي شركة هولندية و أنه يتعامل مع هذا الموضوع باعتبار أن قيود و سجلات مركز الايداع هي الدليل القانوني على التعريف بالمساهم و أنه لا يجوز مواجهة الوثائق الرسمية بالادعاءات المجردة .

ثانياً : فيما يتعلق بالقول بمنع تفويض المساهم بسام عبيد من الدخول الى قاعة الاجتماعات و الذي يحمل 1,713,000 سهم من أسهم بنك الاتحاد مما أثر على صحة النصاب و القرارات التي اتخذت في الاجتماع فانتابن ما يلي :

(1) ان اجتماع الهيئة العامة غير العادي تم تحديد موعد انعقاده في تمام الساعة الحادية عشرة من يوم الاثنين 2011/9/25 ، وقد باشر قسم المساهمين بالبنك بحضور مندوب مراقب الشركات بتسجيل الحضور و تدقيق التفويضات و الوكلالات ، و استمر حتى الساعة الثانية عشرة حيث بلغت نسبة الحضور حوالي 92% من أسهم رأس المال البنك ، و بناء على طلب من السيد هيثم الدحلة تم الانتظار لمدة 15 دقيقة اضافية بعد الساعة الثانية عشرة لتمكينه من تسجيل و / او احضار تفويضات ادعى أنها في طريقها للوصول الى البنك ، و تم خلال هذه الفترة الاضافية استلام تفويضين بواسطة الفاكس و تسجيل حضورهم و لم يكن التفويض الخاص بالمساهم بسام عبيد من ضمن هذه التفويضات و لم يرد هذا التفويض قبل اغلاق باب التسجيل و افتتاح الجلسة باعلان اكمال نصاب الاجتماع و قانونيته.

(2) أثناء انعقاد الاجتماع و مناقشة جدول الأعمال قدم السيد سامر علي الشواورة ورقة مدون عليها العبارة التالية "الموضوع : تفويض لحضور اجتماع الهيئة العامة الغير عادي لبنك الاتحاد بتاريخ 2011/9/25 سامر علي الشواورة " ، و تحمل الورقة في ذيلها توقيع منسوب الى السيد بسام حافظ مصادق عليه من البنك العربي ، و قد شرح مندوب مراقب الشركات على هذه الورقة العبارة التالية "وصل بالساعة الواحدة ظهرا بعد انتهاء التسجيل و مباشرة الهيئة العامة لجدول الأعمال " .

(3) مما تقدم يتضح بأن الادعاء بمنع أي مساهم من حضور اجتماع الهيئة العامة غير العادي اصلالة أو وكالة هو ادعاء مجرد و لا يستند الى أساس في الواقع .



ثالثاً: وفقاً لأحكام المادة 183 من قانون الشركات فإن القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في أي اجتماع تعقد بنصاب قانوني تعتبر ملزمة لمجلس الإدارة و لجميع المساهمين الذين حضروا الاجتماع و الذين لم يحضروا ، وقد رسم قانون الشركات بالمادة المشار إليها طريقاً محدداً للطعن بقانونية اجتماعات الهيئة العامة أو القرارات الصادرة عنها ، و ذلك من خلال دعوى تقدم إلى محكمة البداية خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ عقد الاجتماع ، و بما يترتب عليه أن ما تم نشره في الصحيفة المشار إليها عن اعترافات قدمت إلى معالي وزير الصناعة و التجارة لا يعود عن كونه مجرد أقوال و ان صحت فانها لم تلتزم بالإجراءات الموصوفة بالقانون للطعن بقانونية اجتماعات الهيئة العامة و القرارات الصادرة عنها .

رابعاً: ان بنك الاتحاد يبدي لهيئة الأوراق المالية أن جميع الوثائق و السجلات الخاصة باجتماع الهيئة العامة غير العادي المنعقد بتاريخ 25/9/2011 موئلة وتنتفق و أحكام القانون و هي تحت تصرف جميع الجهات الرقابية ذات الصلة .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام

عصام سفريتي

رئيس مجلس الادارة

نسخة / سامي وزير الصناعة و التجارة الراكم

عطوفة محافظ البنك المركزي الأكرم

عطوفة مراقب الشركات الأكرم

عطوفة المدير التنفيذي لمركز الابداع الراكم

عطوفة المدير التنفيذي لبورصة عمان الأكرم

المرفقات / قرار لجنة الادارة تاريخ 8/3/2011

الورقة المقدمة على أنها تفويض صادر عن المساهم بسام عبد

1

عمل في 2011/3/8

## السلطة اعضاء لجنة الادارة

الموضوع : أسهم شركة الاتحاد للتبغ والسجائر

بالإشارة الى الموضوع ، يرجى العلم بأننا سنقوم بشراء أسهم شركة الاتحاد للتبغ والسجائر بحيث تصبح نسبة البنك من رأس مال الشركة بعد عملية الشراء 12.35% :-

نسبة التملك من رأس المال	سعر التكلفة / سعر الشراء	عدد الاسهم	
%9.69	2.171	1,454,314	الاستثمار الحالي
	5.424	397,451	الاسهم المشتراء
%12.35	2.869	1,851,765	الاستثمار بعد عملية الشراء

## النقطات الهامة عن الشركة:-

السعر المسوقي	5.25 دينار للسهم
مجمل الموجودات	65.9 مليون دينار
رأس مال الشركة	15 مليون دينار
صافي الأيرادات	49.3 مليون دينار
صافي الربح	2.3 مليون دينار
ممثل عضوية في مجلس الادارة عن بنك الاتحاد	السيد عصام سلفي
توزيع الارباح عن 2010	%15

كما يرجى العلم بأنه حسب تعليمات البنك المركزي لا يجوز الاستثمار أكثر من 10% من رأس مال أي شركة، وعليه نحن بقصد التخلص من الزيادة حسب مجريات السوق خلال السنتين القادمتين.

هنا خوري  
مدير الخزينة

فادي مرعي  
رئيس المداولون

الموافقة :

A/V

الموضوع: تفويض كثرة اجتماع، قضية،  
 الفي ٢٤٠١٢٠١٣  
 سبتمبر ٢٠١٣

سامر عبد الشادرة



وصل بالاسم لـ م. سامي  
 صدر في ٢٤٠١٢٠١٣  
 دفع مبلغ ٢٥٠٠ دينار  
 لـ دكتور حاتم العبدلي بحسب  
 مذكرة رقم ٢٠١٣/٦٧٦

سامي

أن التوقيع على هذه المليمة قد <u>لم</u> من قبل <u>سامر عبد الشادرة</u> / المفوض
السيد / سامي <u>هانز ضحى عبد</u>
حسب بمقتضى ما على ذلك
دون أن توفر مسؤولية على الب nulla من مقتويات هذه المليمة أو القائمة من استخدامها
المشك العذر في خدمة
<u>هانز ضحى عبد</u>